

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمهديرية المالية
الادارة المركزية لهامامه الحكومة

كتاب دورى رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨

بمناسبة صدور اقرار الجمهورى رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠٠٧
وايماء للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦
تعن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١ ما يلى :-

• انشاء وحدة حسابية جديدة باسم :-

الرقم الكودى

٤١٣٠١

الهيئة القومية لانمان جودة التعليم والاعتماد

(برئاسة مجلس الوزراء)

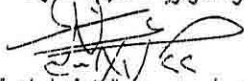
" موازنة هيئات اقتصادية "

تحريرافى : ٢٠٠٨ / ١ / ٢٠

(ع-ع قطاع الحسابات والمهديرية المالية)

رئيس

الادارة المركزية لهامامه الحكومة



" محاسب/ حمدى عبد الرؤوف ابراهيم "

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديرية العامة

مكتب رئيس القطاع

كتاب دوري رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨

نظرا لما تلاحظ للبنك المركزي من قيام الوحدات الحسابية بإصدار شيكات تقل قيمتها عن ١٠٠ جنيه يتم صرفها من خلال فروع البنك المركزي وفروع البنوك التجارية المرسلين، الممثلين للمحاسبين للبنك مما يمثل عبء على البنك المركزي وفروعه .

فقد طلب البنك المركزي تفعيل دور الهيئة القومية للبريد بالنسبة لصرفيات أتون ٩ ع.خ وذلك برفع حدود صرف تلك الأتون من الهيئة بالمبلغ التي تقل عن ١٠٠ جنيه (مائة جنيه)

وقد وافقت اللجنة الدائمة للنظام المحاسبي الحكومي بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٠ على تعديل المادة (٢٦٤) بند ٢/بند ٥ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات لتتماشى مع ذاب البنك المركزي ولتصبح كالتالي :-

أولا :- بند ٢ :- تسحب أتون الصرف ٩ ع.خ على مكاتب الهيئة القومية للبريد المرخص لها بالصرف بمعرفة الوحدات الحسابية للجهات الإدارية الواقعة بدانيتها في حدود مائة جنيه وبدون إخطار .

بند ٥ :- تسحب أتون الصرف ٩ ع.خ بقيمة النفقات التي لا يتجاوز قيمة كل منها مائة جنيه على أحد الخزائن العامة أو أحد مكاتب البريد المرخص لها بذلك وكذلك النفقات التي تجاوز هذا الحد في حالة عدم وجود فرع أو مراسل للبنك المركزي المصري في الجهة التي يتم فيها صاحب الحق مع مراعاة أحكام المادة (٢٦٥) من ذات اللائحة

ثانيا :- يتم رفع قيمة امانة ائتموغة للهيئة القومية للبريد بنسبة ٥٠% حنا هو عليه الحال حاليا وذلك لمواجهة أتون الصرف ٩ ع.خ المبنية بالبند أولا ، على أن يتم سداد ما يتم صرفه من الأتون ٩ ع.خ في نهاية كل شهر وقبل اليوم العاشر من الشهر التالي وكذلك سداد الامانة في بداية كل سنة مالية حتى لا يتم السحب على المكشوف بالبنك المركزي وتحميل الهيئة بغوائد اأتاخير بسعر البنك السائد .

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والبنات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديري الحسابات ووكلائهم بضرورة مراعاة ما تقدم .

رئيس

قطاع الحسابات والمديرية المالية

٢٠٠٨/١/

م.ح.ح.ح.
(محاسب / معروفت محمد أمين)

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمحيطات المالية
مكتبه رئيس القطاع

كتاب دوري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨

نظرا لما أبداه بنك الاستثمار القومي من ان الكتاب الدوري رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ الذي صدر لتعديل بعض مواد اللائحة المالية وإلغاء البعض الأخر ومنها استبدال المادة (٢٢٧) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات، بنص جديد تضمن تعريف الشيك المسطر وتم التركيز على كيفية تسطير الشيك وديوان صرفته في حين أغفل توضيح الحالات التي يتم فيها استخدام الشيك المسطر .

مما أدى إلى قيام الوحدات الحسابية بإصدار شيكات لصالح شركات القطاع الخاص والموردين ومقاولي الأعمال والخدمات بمبالغ كبيرة دون تسطير الشيك في حين أن اللائحة المالية كان محدد بها أن يتم إصدار شيك مسطر في هذه الحالة للمبالغ التي تزيد عن ٥٠٠٠ جنيه وذلك لتخفيف العبء على الخزن الحكومية وتقليل حركة تداول الأموال النقدية والاستعاضة عنها بالنقل من حساب لحساب ... الخ .

وقد طلب بنك الاستثمار أن تقوم الوحدات المسارة عند استخدام الشيك المسطر برفع الحد من ٥٠٠٠ جنيه ليصبح ١٠٠٠٠ جنيه .

وافقت اللجنة الدائمة للنظام المحاسبي الحكومي بجلستها المؤرخة ٢٠٠٨/١٢/١١ على رفع الحد الذي يستخدم فيه الشيكات المسطرة من ٥٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠ جنيه وعليه يتم تعديل المادة (٢٢٧) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات والمسماة بالكتاب الدوري ١ لسنة ٢٠٠٦ لتكون على النحو التالي :-

أ - بند ٢ :- بالنسبة للشيكات المسطرة ذات اللون الأخضر (الغير قابله للدفع نقدا) ، فقره (هـ) المبالغ التي تزيد على ١٠٠٠٠ جنيه المسحوبة لصالح شركات القطاع الخاص والموردين ومقاولي الأعمال والخدمات .
فقره (و) المبالغ لغاية ١٠٠٠٠ جنيه المسحوبة لصالح شركات القطاع الخاص والموردين ومقاولي الأعمال والخدمات في حالة طلبهم .

ب - بند ٣ :- بالنسبة للشيكات ذات اللون الأخضر العادية (شيكات قابله للدفع نقدا) ، فقره (جـ) المعاملات المالية القائمة بين الجهات الإدارية وشركات القطاع الخاص والموردين ومقاولي الأعمال والخدمات لغاية ١٠٠٠٠ جنيه في حالة عدم طلبهم التعامل بالشيكات المسطرة ذات اللون الأخضر .

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالدوائر الإدارية للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية والمنطقة الاقتصادية والمدبرين الماليين بالمحافظات والمدققين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومدبري الحسابات ووكلائهم بضرورة مراعاة ما تكلم .

رئيس
قطاع الحسابات والمحيطات المالية
مستبد / مصطفى محمد أمين

٢٠٠٨/١/

كتاب دورى رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨

أصدرت الهيئة العامة للخدمات الحكومية الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ مؤمنا
قيام اللجنة الرئيسية للسيارات بجلستها بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ بإقرار أن يكون لمون
كارنيهات المشتركين اى سيارات الركوب الحكومية والقطاع العام هو اللون (الابيض)
وبنفس مواصفات الاعوام السابقة على ان يبدأ استخدامه من أول يناير ٢٠٠٨ حتى
نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ .

لذا فان الهيئة سعادت للخدمات الحكومية تسترعى نظر كافة الوزارات والمتصالح
والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية ووحدات القطاع العام وغيرها من الجهات التى
تسرى عليها قواعد استخدام السيارات الى مراعاة تنفيذ ما جاء بقرار اللجنة المشار
اليها .

كما تسترعى الهيئة العامة للخدمات الحكومية النظر الى أن يكون طبع الكارنيهات فى
حدود اعداد المشتركين فى السيارات التابعة لكل جهة دون زيادة تجنبا لوجوه. رآك من
هذه الكارنيهات فى نهاية العامين المقرر استخدامها فيهما .

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المسؤولين الماليين بكافة الجهات الادارية
(الجهاز الادارى ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة) وممثلى
وزارة المالية بتلك الجهات مراعاة ما تقدم .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠٠٨/١/٢٩

(محاسب / حمدى عبد الرؤوف ابراهيم)